الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

التقرير السنوي لسنة 2018
حول النفاذ إلى المعلومة
والخاص بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

I – تفاعل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية مع حق النفاذ إلى المعلومة

1) ***<u>على المستوى الداخلـــــــــي</u>***

- **تعيين المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة :**

تم تعيين على مستوى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية مكلف بالنفاذ ونائب له للإشراف على مختلف الأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة :

* ***<u>المكلف بالنفاذ</u>*** :

السيد فتحي الجريء : متصرف رئيس لأملاك الدولة والشؤون العقارية ورئيس مكتب العلاقات مع المواطن .

* ***<u>نائب المكلف بالنفاذ</u>*** :

السيد منصف المناعي : متصرف رئيس لأملاك الدولة والشؤون العقارية ، كاهية مدير بمكتب الضبط المركزي للوزارة .

أما على المستوى الجهوي فقد تم تعيين مكلفين بالنفاذ ونواب لهم بكل الادارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وكذلك بإدارة الملكية العقارية باعتبارها مؤسسة تحت إشراف الوزارة والإدارات الجهوية للملكية العقارية التابعة لها .

- **التصرف في الوثائق :**

تم حصر جميع الوثائق التي تنشئها وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية أو تتحصل عليها أثناء ممارسة نشاطها وتم إعداد جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية كما سيتم النظر في إمكانية إعداد تطبيقة إعلامية تمكن الادارة من التصرف العصري في الوثائق والأرشيف وتسهيل البحث عن الملفات واسترجاعها ومد المصالح الادارية بالمعطيات اللازمة بالسرعة والنجاعة المطلوبة .

- **التكويـــــــــــن** :

تمت مراسلة الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة للنظر في إمكانية تعيين مكون في النفاذ يتولى التكوين لفائدة أعوان الوزارة .

مع الإشارة إلى أنه بمناسبة تنظيم هيئة النفاذ إلى المعلومة لدورات تكوينية ببعض الجهات (القيروان ، الكاف وجندوبة) فقد تم التنسيق مع المكلفين بالنفاذ بالادارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بالجهات المذكورة لحضور فعاليات هذه الدورات قصد الاستفادة منها .

كما تجدر الاشارة في هذا الإطار إلى أن إدارة الملكية العقارية نظمت يوم دراسي تحت شعار "أرشيف إدارة الملكية العقارية أمام تحديات الرقمنة والنفاذ إلى المعلومة "

- **دليل الإجـــــــراءات :**

تم إعداد مشروع دليل إجراءات خاص بالنفاذ إلى المعلومة من قبل خلية النفاذ وسيتم نشره بموقع واب الوزارة حال المصادقة عليه .

2) ***على مستوى العمـــــــــــــوم***

تفعيلا لمقتضيات القانون عدد 22 لسنة 2016 وسعيا لتعزيز مبدأ الشفافية حرصت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية على تدعيم مبدأ إتاحة المعلومة بوضعها على ذمة العموم عند تقديم مطلب وذلك من خلال إنجاز الأعمال التالية :

- إحداث لجنة استشارية للنفاذ إلى المعلومة تعنى بتحديد الجداول الإحصائية الممكن نشرها عبر موقع واب الوزارة .

وقد تم إعداد جداول إحصائية من قبل اللجنة الاستشارية لجميع الهياكل الخصوصية التابعة للوزارة وسيتم نشر تلك الجداول بموقع واب الوزارة حال المصادقة عليها .

- إتاحة المعلومة بطلب

حرصت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية على توفير الأدوات التي من شأنها مساعدة طالبي النفاذ إلى المعلومة من خلال :

+ إعداد دليل نفاذ إلى المعلومة سيتم وضعه على ذمة العموم لتبسيط الإجراءات الواردة بقانون النفاذ إلى المعلومة .

+ إعداد نموذج مطلب نفاذ إلى المعلومة ووضعه للعموم .

+ إعداد نموذج مطلب تظلم ووضعه للعموم

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2018 إلى غاية 31ديسمبر من نفس السنة 43 مطلبا وصدرت جميع هذه المطالب عن مواطنين وكذلك عن بعض مكونات المجتمع المدني (منظمات وجمعيات) وتوزعت المطالب كالتالـــــــــــي :

مواطنين	34
منظمات وجمعيات	09
المجمـــــــــوع	43

تمت الإجابة على 29 مطلبا وأما البقية فهي بصدد الدرس .

II – آفاق تطوير حق النفاذ إلى المعلومة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

- في انتظار صدور الأمر الحكومي المتعلق بشروط إحداث هيكل صلب الوزارة يتولى مهمة تنظيم عمل المكلف بالنفاذ إلى المعلومة وذلك حسبما يقضيه الفصل 33 من القانون الأساسي عدد22 لسنة 2016 تم بعث لجنة استشارية ستتولى نشر جميع الجداول الإحصائية وذلك في إطار تدعيم النشر بمبادرة من الهيكل .
- تفعيل تطبيق نظام الوثائق الإدارية والخصوصية المتوفرة لدى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .
- درس إمكانية إدخال منظومة الكترونية للأرشيف والتصنيف الالكتروني للوثائق الإدارية .
- رصد الاعتمادات اللازمة لبرنامج النفاذ إلى المعلومة والأنشطة المتعلقة به .
- الإعداد للدخول في المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة " .